المالية العامة /

محاضرة خالمسة
التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة
وضع المختصون تقسمين أساسين للنفقات العامة ، هما -
 التقسيم الأول : هو تقسيم النفقات العامة من حيث أثرها على الدخل القومي وبموجب هذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة إلى ؛ نفقات حقيقة ونفقات تحويلية
آ- النفقات الحقيقة : والمقصود هنا هو كل ما تقوم الدولة بأنفاقة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ومن أمثلتها ؛ المرتبات وأثمان التوريدات والأموال الأخرى اللازمة لتسيير المرافق العامة وتقسم إلى ؛ نفقات استثمارية وتشمل وسائل الإنتاج الثابتة ، ونفقات جارية وتتضمن سير العمل أو أدارة الخدمة في الوحدة الإنتاجية .
ب- النفقات التحويلية : وهي التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات أو رؤوس أموال كالإعانات وما شابه ذلك.
تنقسم النفقات العامة استنادا إلى معايير غير اقتصادية كالتقسيم الإداري والوظيفي ، ويقوم هذا التقسيم على أساس تجميع الخدمات العامة ذات العلاقة الطبيعية المتجانسة من حيث الوظائف التي تؤديها الدولة ويمكن تقسيمها إلى:

- الوظيفة الاقتصادية للدولة - الوظيفة الاجتماعية للدولة
- الوظيفة الإدارية للدولة - الوظيفة الثقافية للدولة
مقومات النفقات العامة : هناك ثلاثة مقومات رئيسية تبين نجاح النفقة العامة هي

- تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع : لايمكن قياس النفقة العامة الا بمقدار المنافع التي حققتها داخل المجتمع في مجال معين ، فأن النفقة العامة يجب أن لا تتجه إلى تحقيق المنفعة الخاصة .
- الاقتصاد أن الاقتصاد في النفقات العامة لايعني إلى الحد من الأنفاق العام شرط أساسي في تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع ، غير أن الاقتصاد في النفقات لايعني الحد من الأنفاق أو تقليصه وإنما يقصد به حسّن التدبير وتجنب الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة أي الابتعاد عن الإسراف المالي ( التسيب المالي) لأنه يؤدي إلى ضياع أموال الدولة وهدرها

تحقيق المنفعة وسلامة التصرف في النفقة العامة : يمكن التأكد من تحقيق الاقتصاد في النفقة العامة من خلال تقنيين النشاط المالي للدولة حيث يجب أن تكون هناك نوعين من الرقابة
آ- الرقابة الإدارية ؛ وعادة تتولاها وزارة المالية من خلال موظفيها العاملين في المؤسسات وينصرف عمل هؤلاء بعدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان واردا في قانون الموازنة وفي حدود الاعتماد المقرر لهُ
ب- رقابة محاسبية مستقلة ؛ وهي التي تتولى عملية التأكد من أن جميع عمليات الأنفاق قد تم بصورة قانونية في حدود الواردة في قانون الموازنة والقوانيين المالية الأخرى